

العنوان:	الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي
المصدر:	شؤون الأوساط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	الحمش، منير
المجلد/العدد:	ع130
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	خريف
الصفحات:	33 - 44
رقم MD:	587794
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأزمة الاقتصادية العالمية، السياسة الأمريكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/587794

الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي

منير الحمش *

يصف (بن بيرنانك) رئيس الاحتياطي الفيدرالي المشهد المالي والاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة على النحو التالي:

"الانقباض في النشاط الإسكاني الذي بدأ عام ٢٠٠٦ وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحاً في العام ٢٠٠٧ قاد إلى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية وإلى تضيق حاد في الظروف العامة للائتمان، تأثيرات الانقباض الإسكاني والرياح المالية غير المواتية في النشاط الإنفاقي والاقتصادي تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع، وهذا ما أنهك القوة الشرائية للأسر، وزاد في معدلات التضخم. قبالة هذه الستارة، فإن النشاط الاقتصادي تقدم بخطوات بطيئة خلال النصف الأول من هذا العام، بينما حافظ التضخم على ارتفاعه".

ويقول:

"الاقتصاد يواجه باستمرار العديد من الصعوبات، من ضمنها الإجهاد الحالي في الأسواق المالية، أسعار المنازل المتهاوية، سوق العمل الذي يضعف، والأسعار المرتفعة للنفط، الغذاء، والسلع الأخرى...! الأداء الفاسد للرهن الجانبي في الولايات المتحدة أثار المشاكل في الأسواق المالية الداخلية والعالمية في الوقت الذي أصبح فيه المستثمرون أقل رغبة بشكل واضح في تحمل مخاطر الائتمان من أي نوع... العديد من المؤسسات والأسواق المالية ترزح تحت ضغط كبير جزئياً بسبب التوقعات الاقتصادية وبالتالي التوقعات لطبيعة الائتمان تبقى غير مؤكدة...".

وفي حين كان صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتعرض النمو الاقتصادي العالمي إلى التراجع في عام ٢٠٠٩، فإنه يعلن الآن أن الاقتصاديات القوية دخلت في حالة الانكماش. ويطلب من أجل الخروج من هذه الحالة بتخفيض جديد لأسعار الفائدة، وتخفيض آخر في الضرائب، وزيادة في الإنفاق، ويقول رئيس الصندوق: (إن الأسواق دخلت في مرحلة تقلص قيمة الأصول وانخفاض الأسعار واستنكاف المستثمرين... وإن فقدان الثقة يعوق

(*) رئيس الجمعية
العربية للبحوث
الاقتصادية.

النشاط الاقتصادي بتزايد). أما الرئيس الأميركي (بوش) فيقول في مؤتمر صحفي مطمئناً الناس في الولايات المتحدة: (ألمي هو أن يأخذ الناس نفساً عميقاً، ويدركوا أن ودائعهم محمية من حكومتنا، إننا لا نرى النمو الذي نتمنى أن نراه، لكن النظام المالي متين بشكل جوهري) فهل يصدقه مواطنوه؟

لكن الرئيس الأميركي المنتخب (أوباما) يقول في أول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه (إننا نواجه أعظم تحد اقتصادي في حياتنا) بعد أن سمع الأخبار السيئة حول فقدان ٢٤٠ ألف أميركي وظائفهم في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ووصول عدد العاطلين عن العمل إلى ١٠ ملايين أميركي أي بمعدل بطالة ٦,٥ في المئة فضلاً عما تعانيه صناعة السيارات من انخفاض هائل في المبيعات. وفي الجانب الثاني من الأطلسي هناك المزيد من الأخبار السيئة عن الاقتصاد البريطاني وغيره من الاقتصاديات الأوروبية، مما جعل المحللين الاقتصاديين يقولون: (إن هناك عاصفة تضرب الاقتصاد العالمي).

وفي حين يطالب الأوروبيون بإجراء حقيقي وكامل، ويتحدثون عن اتفاقات (بريتون وودز جديدة) في إشارة إلى الاتفاقات التي تحكم النظام المالي والنقدي منذ عام ١٩٤٤، كما يقترحون الإشراف العالمي على الأسواق. ويدعو الرئيس الفرنسي (ساركوزي) إلى بناء (رأسمالية المستقبل). بينما يؤكد الرئيس الأميركي (بوش) على أن (حماية أسس الرأسمالية الديمقراطية أمر أساسي) ويقول إن (التشكيك في اقتصاد السوق سيشكل كارثة).

ويوافقه (ساركوزي) من حيث المبدأ، إلا أنه يقول: (لا يمكننا أيضاً الاستمرار في الأسباب عينها التي تؤدي إلى النتائج عينها) مشيراً إلى أن (اقتصاد السوق يحتاج إلى قواعد). تساؤلات كثيرة طُرحت في الأوساط الاقتصادية والسياسية والثقافية حول الأزمة العالمية الراهنة، ولهذا الغرض عقدت مؤتمرات وندوات على المستوى الرسمي (المحلي) والعالمي، وكذلك دارت نقاشات سياسية واقتصادية وثقافية في المحافل السياسية والاقتصادي والأكاديمية، وطُرحت آراء عديدة في تحليل أسباب الأزمة وتداعياتها وأساليب الخروج منها. فهل هي أزمة عابرة؟ أم أنها أزمة مستديمة تتعلق بأزمة النظام الاقتصادي العالمي؟ هل هي أزمة سببتها السياسات المالية والنقدية والاقتصادية؟ أم أنها أزمة هيكلية بنيوية تتعلق بأسس النظام الرأسمالي وتطوره إلى الرأسمالية الاحتكارية؟ هل هي نهاية الرأسمالية أم بداية رأسمالية جديدة، وما هي ملامح هذه الرأسمالية الجديدة؟ أسئلة كثيرة، تجعل الإجابات نفسها تثير المزيد من الأسئلة والإشكاليات.

ولعل من المفيد أن نمر أولاً بتعريف مختصر لماهية الأزمة المالية، ولمسلسل الأزمات المالية التي تعرض لها النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد إقرار النظام المالي والنقدي الدولي، الذي تمخضت عنه محادثات بريتون وودز:

١ - يقصد بالأزمة المالية ذلك الاضطراب أو التوتر المالي الذي يؤدي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار مما يستدعي تدخل السلطات المختصة لاحتواء تلك الأوضاع. وقد تأخذ الأزمة شكل أزمة مديونية، أو أزمة عملات أو أزمة في المؤسسات المصرفية وتشمل الأزمة الحالية جميع هذه الأشكال. وفي العادة تلجأ الدولة المأزومة إلى صندوق النقد الدولي الذي يفرض عليها تطبيق إجراءات معينة للإصلاح مقابل ترتيب مساندة دولية للإنقاذ.

٢ - أصبحت الأزمات المالية من صفات النظام المالي العالمي، وهي تحدث بصورة متكررة وبوتائر متسارعة خصوصاً بعد أن انهار نظام بريتون وودز أوائل السبعينات، عندما قررت الولايات المتحدة إلغاء ربط الدولار بالذهب. ثم بعد الانفجار الحاصل في أسعار النفط ١٩٧٣-١٩٧٤ ثم تتالت الأزمات التي وصلت إلى ١٢٤ أزمة خلال الثلاثين سنة الماضية كما يقول صندوق النقد الدولي، ولكن أشهرها أزمة المديونية عام ١٩٨٢، ثم انهيار بورصة نيويورك عام ١٩٨٧، فأزمة نظام النقد الأوروبي ١٩٩٢ التي تلتها عام ١٩٩٤ أزمة المكسيك، فالأزمة الآسيوية ١٩٩٧، التي انتقلت إلى روسيا والبرازيل ١٩٩٨-١٩٩٩، فأزمة الأرجنتين عام ٢٠٠١، إلى أن وصلنا إلى أزمة الرهن العقاري التي بدأت طلائعها عام ٢٠٠٦ ولا زالت مستمرة حتى الآن. حيث نشهد انهيارات البورصات والبنوك والمؤسسات المالية. وتهاوي سعر الدولار إزاء العملات الأخرى.

المراحل التي مرت بها الأزمة الراهنة

نشبت الأزمة في قلب المركز الرأسمالي العالمي. وفي أكبر اقتصاد عالمي أي في الولايات المتحدة الأميركية، وانطلاقاً من (وول ستريت). ومن خلال تتبع مجريات الأزمة الراهنة يمكن أن نلاحظ مرورها بالمراحل التالية:

١ - المرحلة الأولى: التمويل العقاري:

اتباع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سياسة الفوائد في مواجهة التضخم وبهدف ضبطه على حساب إطلاق الاقتصاد. وأمام فائض السيولة المتوافرة في المصارف، تم اللجوء إلى التوسع في الإقراض العقاري على نحو تجاوزت فيه المصارف أصول التسليف وشروطه خاصة ما يتعلق بدخل المقترض وقدرته على السداد، معتمدة في ذلك على أن قيمة العقار المؤمن عليه كفيلة بضمان القرض، خاصة مع تصاعد القيم العقارية. مما نجم عن ذلك الإفراط في منح القروض العقارية.

٢ - المرحلة الثانية: تضخم حجم التمويل:

قامت المصارف (مباشرة أو عن طريق مؤسسات متخصصة) بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ وأصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مُغرٍ، وعمدت إلى بيع هذه

السندات إلى مصارف ومؤسسات أخرى لتقوم هذه بدورها ببيعها إلى زبائن... أفراد أو شركات تأمين أو إيداع، وقام بعضها باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة، وهكذا تضخم حجم التمويل ليبلغ أرقاماً خيالية، قدرها بعض المحللين لدى مصرف (ليمان برانرز) مثلاً بحوالي ٧٠٠ مليار دولار.

٣ - المرحلة الثالثة: ظهور بواذر العجز:

عمد الاحتياطي الفدرالي الأميركي (المصرف المركزي الأميركي) حفاظاً على مستوى التضخم ومنعاً لارتفاعه إلى رفع سعر الفائدة، مما أدى إلى زيادة أعباء سداد الديون العقارية على أصحاب الدخل المتوسط والمحدود. وبدأت بواذر التوقف عن الدفع واسترداد الأملاك العقارية. ومن أجل درء مخاطر السندات، تم إصدار سندات تأمينية مضادة بحيث تدفع عندما يتعثّر دفع القرض العقاري، وبالتالي يتأخر سداد السندات العقارية فتهافت المصارف على شرائها.

وقد رُفعت الأنظمة المصرفية الائتمانية بناء على طلب من المصارف الاستثمارية منذ عام ٢٠٠٤ (وكان من المطالبين برفع هذه الأنظمة وزير الخزانة الأميركي الحالي الذي كان وقتذاك رئيساً لمجلس إدارة مصرف غولدمان ساكس). وبلغت قيمة السندات المتبادلة بين المصارف ما يقارب مجموعه ٦٠ تريليون دولار. وقد شبه أحد الاقتصاديين الأميركيين ذلك بأنه أشبه بـ (أسلحة الدمار الشامل).

٤ - المرحلة الرابعة:

وهي ما وصلت إليه الأمور حيث بدأت كرة الثلج بالتدحرج. إذ توسعت الأزمة، فقد رافق استرداد العقارات أمران:

- الأول: إتلاف عدد من المالكين المقترضين للعقارات، عمداً، قبل التخلي عنها.
- والثاني: أن المصارف المقرضة واجهت أزمة تصريف هذه العقارات نظراً لتعددتها وكثرة ما عرض منها في الأسواق في وقت واحد، وارتفاع فوائد التسليف لإعادة بيعها. فوجد الأفراد والمؤسسات والمصارف الاستثمارية الذين اشتروا السندات التي تمثل المحافظ العقارية أنفسهم أمام أوراق مالية دون إيراد، وقد فقدت نسبة لا يمكن تقديرها من قيمتها. وكانت النتائج كارثية أصابت جميع المتعاملين من زبائن أفراد ومصارف متخصصة ومصارف استثمارية ومؤسسات.

فالمصارف المعفاة من تطبيق الأنظمة الائتمانية، قامت بإقراض زبائن لها لغاية خمسة أضعاف موجوداتهم ليتمكنوا من شراء محافظ الأسهم والسندات، فأمام كل مليون دولار استثمار يملكه الزبون كانت تسلف لغاية خمسة ملايين، مثلاً، لاستثمارها في السندات، ولم يعد بإمكانها تحصيل قيمة ما أقرضته لعدم قدرتها على تحصيل قيمة السندات المستثمرة وبيعها.

أما الزبائن فكانت خسارتهم شاملة لمبلغ استثمارهم الأساسي، مضافاً إليه تعرضهم للملاحقة لدفع رصيد القروض الممنوحة.

وتراكمت الخسائر لدى المصارف جراء السندات التي فقدت قيمتها من جهة، وبسبب توقف الزبائن عن دفع القروض من جهة ثانية. ومع التورط الذي وقعت به المصارف في ذلك، إلى جانب النقص في السيولة، بدأت تمتنع عن تداول السيولة اليومية وتبادل القطع الضروريين لتسيير الاقتصاد العالمي.

ولم يقتصر الأمر على المصارف الأميركية، ففي ظل العولة الاقتصادية وحرية حركة الأموال، امتدت الأزمة إلى مصارف أوروبا والخليج العربي أي حيث يوجد رأسمال استثماري.

ولم يقتصر انهيار قيمة السندات العقارية عليها فقط، إنما امتد ذلك إلى غيرها من السندات والأسهم والأوراق المالية. فقد طلبت المصارف التي تمول زبائنها لقاء السندات العقارية من هؤلاء تأميمات إضافية أو تسديد قيمة القروض الممنوحة. فلجأ عدد كبير منهم إلى تسهيل محافظهم الاستثمارية عن طريق بيع ما تيسر لهم من سندات وأوراق مالية أخرى في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية في أنحاء العالم. وشمل الانهيار مصارف التمويل الاستهلاكي وبطاقات الدفع وبطاقات الائتمان المرتبطة بحالة المستهلك الأميركي المادية وانعكاسها على الاستهلاك في أوروبا وغيرها من بلدان العالم. وكان ملخص التداويات:

١ - سقوط قيم السندات والأسهم والأوراق المالية، وتدني القدرة الشرائية والاستثمارية لشريحة واسعة من المستثمرين والموظفين والمواطنين الذين فقدوا بين ليلة وضحاها ثروتهم.

٢ - انخفاض السيولة المتداولة في الأسواق.

٣ - توقف عمليات التسليف والإقراض نتيجة لفقدان الثقة.

والأهم من ذلك كله، انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع العيني أي إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي، مما يوحي بدخول الاقتصاد العالمي إلى نفق الركود. وما يمكن أن ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية تلحق الضرر بمعيشة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم وخاصة في بلدان العالم الثالث.

إن تحليل وتفسير ما حصل يتلخص في أنه نتيجة مباشرة للسياسة المالية المصرفية والاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الأميركية برئاسة بوش، والتي تعتبر امتداداً لسياسة الرئيس الأميركي الأسبق (ريغن) في الثمانينات، وجوهرها السياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، المدعومة بالنفوذ الاقتصادي والسياسي الأميركي وبالقوة العسكرية الأميركية الجبارة. في سعيها لفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم.

وتتلخص السياسة المالية والاقتصادية في هذا الإطار، بما يدعى (توافق واشنطن) الذي يتضمن القواعد التي تم التوافق عليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة، التي وضعت أساساً كبرنامج لتحول البلدان الاشتراكية السابقة وبلدان العالم الثالث الأخرى ذات الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وهذا البرنامج يتضمن هدفين رئيسيين:

- الأول: تحرير الأسواق وتحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود عن التحويلات والمعاملات المالية.

- والثاني: حكومة الحد الأدنى، بهدف انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي. مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الضرائب على الأغنياء.

وفي هذا الإطار عمدت إدارة بوش إلى:

- إلغاء القيود والقواعد الموضوعة في المصارف وبالتالي التشجيع على منح القروض إلى حد الإفراط الذي وقعت به.

- تخفيض الضرائب على الفئات الغنية. وتخفيض الإنفاق الاجتماعي.

ويعتبر هذا البرنامج بمثابة (الثورة المضادة) للسياسة الكينزية التي انتهجتها البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تنادي بتدخل الدولة في الاقتصاد، حيث عاشت هذه البلدان في ظل هذه السياسة سنوات حافلة بالنمو والازدهار.

ويكمن خلف السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة مصالح الاحتكارات التي تشمل إلى جانب الاحتكارات المالية التي تملكها المصارف وشركات التأمين، الجماعات التي تسيطر أيضاً على أعمال الإنتاج العسكري والصناعي والخدمات والمواصلات والاتصالات، وإن كان ما يميزها هو طبيعتها المالية.

وهذا يعني أن مركز الثقل في القرار الاقتصادي لم يعد في الاستحواذ على فائض القيمة الناتج عن عمليات الإنتاج، وإنما إعادة توزيع الأرباح الناتجة عن المشتقات للاستثمارات المالية، وهذا يمثل جوهر استراتيجية الجماعات الاحتكارية التي تستهدف خطف الربح الاحتكاري الناتج عن الاستثمارات المالية. مما نجم عنه تلك الفقاعات المالية التي تعبر عن منطقتي التوظيفات المالية ذاتها. فالمعاملات المالية وصلت إلى ألفي تريليون دولار في العام في حين أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا تتجاوز ٤٤ تريليون دولار، وهي (أي المعاملات المالية) تشكل حجماً ضخماً بجميع المقاييس.

لقد كان الهدف الرئيسي من المعاملات المالية (قبل ثلاثين سنة) هو تغطية عمليات الإنتاج والتجارة الدولية والداخلية، أما اليوم فقد تجاوز حجم المعاملات المالية، الناتج المحلي الإجمالي العالمي كثيراً، حيث أصبحت نسبته ٢,٢ في المئة فقط من حجم المعاملات المالية الدولية، لهذا فقد كان من الطبيعي توقع انفجار الفقاعة المالية.

وتكمن خلف هذه الأزمة، أزمة هيكلية حقيقية للنظام الرأسمالي، فقد وصل حجم التناقضات إلى حدوده القصوى، وهذه التناقضات تمنع الحلول الآتية من أن تفعل فعلها الجذري، بينما يكمن الحل في تغيير الطبيعة الطفيلية الريعية النقدية لهذا النظام القائم على الربحية وفوضى الأسواق والاحتكار. والاستفاقة من أوهام اليد الخفية، والسوق التي تصحح نفسها بنفسها.

ويجري ذلك كله في إطار (العولة المالية) التي تعني حرية حركة الأموال، حيث تميزت هذه المرحلة بتحويلات عظيمة الشأن على الصعيد المالي الدولي، وكان أهم هذه التحويلات:

- ١ - ظهور المشتقات المالية.
 - ٢ - التقدم التكنولوجي وخاصة في مجال الاتصالات والمعلوماتية.
 - ٣ - التقدم والتطوير الحاصل في مجال الأعمال وخاصة ظهور صيغة الشركات القابضة العملاقة.
- ويدور ذلك كله في ظل التحول الحاصل في الفكر الاقتصادي الجديد المتمثل في الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبرنامجه المتوضع في (توافق واشنطن) على النحو الذي سبق الإشارة إليه.

الجوانب السياسية للأزمة

وإذا كان ذلك يمثل البعد الاقتصادي الذي ولدت في أحضانه الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، فإن البعد السياسي يتمثل في النتائج المباشرة وغير المباشرة لاستراتيجية الأمن القومي الأميركي، التي أعلنها الرئيس الأميركي بوش عام ٢٠٠٢، وما تلا ذلك ورافقه من استخدام القوة العسكرية من أجل فرض جدول أعمال خاص بالمصالح الأميركية من خلال عملية عسكرية العولة، وإعلان الحرب الطويلة على الإرهاب والحرب على أفغانستان واحتلال العراق وطرح مشروع (الشرق الأوسط الكبير أو الواسع).

ومن خلال تحليل ما جرى ويجري الآن خلال الأزمة، يمكن ملاحظة بعض المداخل التي تتضمن أبعاداً سياسية فضلاً عن جوانبها الاقتصادية. فيلاحظ التراجع الحاد في أسعار النفط، بعد ارتفاعها المذهل، بعد أيام من نشر (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأميركي الأسبق مقالاً في الهيرالد تريبيون جاء بمثابة الصاعقة والإعلان عن الحرب ضد الدول المنتجة للنفط، وكان بعنوان (الخطورة العليا لأسعار النفط المرتفعة).

يقول كيسنجر في هذا المقال:

(في الدول الصناعية المتقدمة هذا السعر المرتفع للطاقة، سوف يخفض مستوى المعيشة... أما في الدول النامية فإنه سيقود إلى (عدم استقرار سياسي) الخلاصة أنه حتى لو انخفضت أسعار النفط نحو ١٠٠ دولار/برميل، فإن مصدري النفط من الشرق الأوسط

سوف يحصلون على أكثر من ٨٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨). ثم يضرب مثلاً بإمارة أبو ظبي وتعداد سكانها ٨٥٠ ألفاً بينهم ٤٠٠ ألف مواطن فقط تتمتع باحتياطي ٩٢ مليار برميل وثروة مالية تبلغ أكثر من تريليون دولار.

ويمضي كيسنجر ليؤكد (إن هذا التركيز الهائل لعوائد وثروة النفط يجعل من هذه الدول الثرية، ولكنها ضعيفة، استراتيجياً أهدافاً لجيرانها الراديكاليين، وهنا يوضح أنه يعني بذلك الحركات الثورية في العالم الإسلامي).

إلى أن يخلص إلى توصية العالم الغربي: (هذه الحالة غير محتملة على المدى البعيد، يجب على السياسة الخارجية للدول الصناعية ألا تصبح أسيرة لاستنزاف الدول المنتجة للنفط) وبالتالي فإنه (نظراً للأهمية السياسية القصوى لسعر النفط المرتفع يصبح تخفيض السعر هو الهدف المباشر الأسمى).

ولنا أن نتساءل بعد هذه التوصية عن مدى العلاقة بينها وبين انهيار سعر النفط الذي تلازم مع تصاعد الأزمة المالية والاقتصادية، فهل هذه مجرد مصادفة، أم أن جو الهلع المحيط بما يحدث هو المدخل لتبرير تخفيض أسعار النفط إلى أقل من ٦٠ دولار للبرميل بعد أن وصل إلى حدود ١٥٠ دولار/برميل.

ومن جهة أخرى ذكر بعض الخبراء الاستراتيجيين أن (اندلاع الأزمة في الولايات المتحدة يهدف إلى سحب دول أوروبا الصناعية الرئيسية إلى الإسهم في إنقاذ الدولار دون الاهتمام باقتصاديات أوروبا).

في حين أشار البعض الآخر إلى أن توقيت الأزمة يجيء في محاولة لمحاصرة صعود الصين السلمي الجبار، وربما جر الاقتصاد الصيني إلى أزمة مفتعلة تحاصر معاني النجاح والقوة الصاعدة. وجاء إعلان الولايات المتحدة في الأسبوع الثاني من تشرين الأول بأنها ستبيع تايوان أسلحة متقدمة قيمتها ستة مليارات دولار، تشمل صواريخ ومنظومات رادار وأجهزة دفاع جوي وغير ذلك من أسلحة متطورة، جاء ذلك لإثارة البلبلة والشقاق بين الصين وتايوان من جديد كدليل على مسعى أميركي يهدف إلى زعزعة اطمئنان الصين، وهي في مرحلة صعودها السلمي.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك العدوان الأميركي الأخير على سورية، والذي يهدف إلى التأثير على الناخب الأميركي، ودفعه للاعتقاد باستمرار حالة الحرب ضد الإرهاب لحساب الجمهوريين والمرشح الجمهوري لاستكملت لدينا الجوانب السياسية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. إضافة إلى ما يحدث في باقي أنحاء العالم وخاصة في القارة الإفريقية، كنتائج مباشرة وغير مباشرة للممارسات السياسية الأميركية الهادفة إلى الإطباق على مفاصل السياسة الدولية وفرض تنفيذ استراتيجيتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

الجانب الثقافي

لا شك أن هذه الأزمة ترجع على نحو أساسي إلى النظام الفوضوي الذي يطبع الرأسمالية الاحتكارية، ويتمثل الجانب الفوضوي في الأزمة إلى الافتقار إلى التنظيم والشفافية والمساءلة، وهذا ما يطبع النزعة الربحية للنظام الرأسمالي.

لكن هذا لا يعني أن المسؤولية تقع على فئة محدودة من أصحاب رأس المال والموارد، إن ذلك يشير إلى نصف الحقيقة، والحقيقة التي يجب أن نعرفها جميعاً أن النظام الرأسمالي ليس معرض للأزمات فحسب، إنما هو أبعد من ذلك خالق للأزمات.

باعتبار أن ذلك إنما يعتبر نتاجاً لفوضى السوق الاحتكارية وسيطرة الفكر الربحي، حيث يقضي الأقوياء في السوق على الضعفاء ويخرجونهم من السوق إلى الأبد. وما نشهده الآن من ابتلاع المؤسسات الكبيرة والقوية للشركات والمؤسسات التي أصابها الأزمة بالإفلاس خير مثال على ذلك.

ومهما وضعنا من تفسيرات اقتصادية وسياسية للأزمة، فإننا لن نحيط بكامل جوانبها ذلك أن التفسيرات الاقتصادية والسياسية تظل قاصرة ما لم توضع في إطارها الثقافي، خاصة بعد بروز العولمة باعتبارها العملية التاريخية الأساسية التي غيرت عديداً من ملامح المجتمعات المعاصرة.

وفي معرض تحليلنا للأزمة الراهنة، ليس من الضروري أن يكون المرء اشتراكياً أو ذي توجهات يسارية حتى يدرك أن هذه الأزمة ليست مجرد أزمة اقتصادية، بل أن لها جوانبها الثقافية أيضاً. فهي تكشف بكل وضوح فشل الثقافة الأميركية السائدة، التي تبلورت في عهد ريغان، والتي تقوم على دعامتين أساسيتين:

الأولى: النزعة العسكرية.

والثانية: الجشع الذي لا حدود له.

وفي هذا الإطار يتم الترويج لثقافة السوق وللقيم الأميركية.

إن النزعة العسكرية الأميركية وصلت إلى قمتها في حرب العراق واحتلاله، وفي حرب أفغانستان، وفي العديد من البلدان، هناك بين ٧٠٠ - ١١٠٠ قاعدة عسكرية أميركية (الرقم الحقيقي من الأسرار العسكرية) وهذه القواعد تتبع لها بوارج عسكرية عديدة تجوب البحار، وهي محكومة بالاستراتيجية الأميركية القائمة على التدخل على صعيد العالم كله، وقد وصلت ميزانية الدفاع إلى نحو ٥٠٠ مليار دولار سنوياً بما يفوق أية ميزانية دفاعية أخرى في العالم.

أما الجشع بلا حدود، فقد أصبح سلوكاً يومياً للأميركي وللحكومة الأميركية وللمؤسسات والشركات ولطبقة رجال الأعمال. وقد تطورت ثقافة الجشع إلى خلق اقتصاد افتراضي جنت منه الشركات والبنوك أرباحاً تُقدر بمليارات الدولارات على حساب المواطنين

الأميركيين من الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة التي سارت خلف أوهم الكسب السريع التي أطلقتها وعود المصارف، لقد اقترضوا بحثاً عن السكن الملائم، وفشلوا في سداد الأقساط وأصبح طردهم من مساكنهم أمراً مقضياً لا مهرب منه. وسعوا إلى الربح عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية في أجواء يسودها التوتر والاضطراب والقلق. إن هذه الثقافة الأميركية أثبتت فشلها، وهي مسؤولة عن سيادة ثقافة الجشع وعدم الأمانة والخداع وانتشار الفساد الذي أصبح سلوكاً يومياً في الحياة الأميركية. إن الرأسمالية الاحتكارية الأميركية تقوم أساساً على قيم النهب المنظم لثروات الشعوب المغلوبة على أمرها في الخارج الأميركي، ولأموال الأميركيين متوسطي الدخل والفقراء. إضافة لما تحصل عليه الشركات الأميركية من عقود غير مشروعة بمليارات الدولارات كما حصل في العراق. إن التحليل الثقافي للأزمة؛ يمكن أن يساعدنا على فهم أسباب الأزمة ومصير الاقتصاد الأميركي ومستقبل الرأسمالية الاحتكارية.

المعالجات والحلول

قامت السلطات السياسية والمالية في الولايات المتحدة وأوروبا بعد انكشاف الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المتوالية والهادفة إلى احتواء الأزمة، ومن هذه الإجراءات:

- إعلانات متوالية لإدخال الطمأنينة واستعادة الثقة بين المتعاملين والمؤسسات المالية، وبين المؤسسات المالية نفسها.
- وضع برنامج لضخ السيولة من خلال المصارف المركزية في الدول الكبرى التي ضخنت مئات المليارات من الدولارات لهذا الغرض قبل أن تعد برامج عملاقة للإنقاذ المالي بقيمة تريليوني دولار في أوروبا ونحو ٧٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة.
- تدخلت الدولة في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وبالذات في الولايات المتحدة وبريطانيا عبر تأمين بعض الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة كلياً أو جزئياً من خلال شراء حصص كبيرة أو أغلبية أسهم تلك الشركات، كما حدث التدخل من خلال ضمان الدولة للقروض بين المصارف، وضمن الودائع المصرفية لطمأنة المودعين وتشجيعهم على الإبقاء على وديعتهم في المصارف.
- ضمان الدولة لعمليات الإقراض بين المؤسسات المالية لتشجيع الاقتراض لإنشاء الأعمال الجديدة، المحركة لنمو الاقتصاد وتشجيع الاستهلاك المحفز للاستثمارات الجديدة في آن واحد.

وفي بريطانيا بالذات، أُطلق البرنامج البريطاني الذي يسمح بتملك أسهم المصارف العاملة بنسب متفاوتة تبعاً لحاجات المؤسسات المعنية.

وسارعت ألمانيا إلى اعتماد برنامج يشابه البرنامج البريطاني، مع أن المستشار الألمانية ميركل ترددت في اعتماد هذا الأمر بادئ بدء، لكن توقعات آثار الأزمة فرضت عليها تعديل نظرتها هذه، وحصلت من السلطات التشريعية على قرار بتخصيص ٥٠٠ مليار أورو لدعم المصارف وشراء أسهمها، إذا اقتضى الأمر، وقد أضافت إلى كل ذلك ضمان أموال المودعين على ثلاث سنوات.

وفي فرنسا بادر الرئيس الفرنسي ساركوزي، بصفته الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي إلى حث جميع الدول الأعضاء على تبني مشاريع إنقاذية، وعلى التعاون بين أعضاء السوق الأوروبية وبريطانيا والولايات المتحدة، إضافة إلى المصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وأقرت جميع الدول الأوروبية الرئيسية برامج إنقاذية، بما فيها الدول الصغيرة نسبياً والبرتغال واليونان.

وقد تبني المصرف المركزي الأوروبي سياسة تأمين السيولة للمصارف الأوروبية، وتوفير السيولة بالدولار للمصارف التي لديها التزامات بالعملة الأميركية، وتجلي هذا التعاون بين الأوروبيين والأميركيين الأمر الذي لم يكن متوافراً سابقاً.

إن هذه المعالجات وغيرها التي يمكن أن تجري في هذا الإطار من خلال ما تتوصل إليه المؤشرات الاقتصادية القائمة بين الدول المعنية، إنما تهدف في النهاية إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليها قبل الأزمة، فهي تريد المحافظة على النظام الاقتصادي العالمي القائم على هيمنة الاحتكارات والشركات العملاقة والاحتكار، حتى وإن جرى عليه بعض التعديل، ذلك أن الأصل في جميع ما يصدر من إجراءات هو خدمة أهداف النظام الرأسمالي الاحتكاري.

وليس من المستغرب نجاح هذه المعالجات، إذا ما تم تأمين التدفقات المالية المطلوبة، وفي حال بقاء ردود فعل البلدان النامية وشعوب عالم الجنوب على ما هو من سلبية وعدم اكتراث.

فالمتوقع كما يحصل دائماً، أن يعمل النظام ضمن مرونته المعهودة على استعادة التوازن ليعاود الهجوم من جديد. وليوقع العالم في أزمات أعمق وأشمل. طالما أن الإصلاحات والاستجابات لا تمس جوهر المشكلة، ألا وهو سلطات الاحتكار وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وثقافة السوق والربح إلى حد الجشع. إلا أن ما يميز هذه الأزمة أنها أظهرت بجلاء فشل المشروع الأميركي الاستراتيجي، وفشل سياسات الرأسمالية الاحتكارية.

سوف يطول عمر الأزمة، لكن (الرأسمالية) بما لديها من مرونة، قد تكون قادرة على تجاوزها، لكن من المؤكد أن النظام الاقتصادي العالمي، بعد الأزمة، لن يكون كما كان قبلها. والرأسمالية الاحتكارية، لن تكون بعد الأزمة كما كانت قبلها. وكما نجم عن أزمة

الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي، قيام نظام رأسمالي جديد، بعد الحرب العالمية الثانية، استطاع أن يبني اقتصاداً قوياً في الولايات المتحدة والغرب الأوربي ويحقق الازدهار والنمو لمدة ربع قرن استرشاداً بالنظرية الكينزية، القائمة على تدخل الدولة، فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد، بعد الأزمة، سوف يكون مضطراً إلى القبول بتدخل الدولة، وسوف تتعمق لديه مقولة العدالة الاجتماعية، ريثما تتمكن شعوب العالم الثالث، والشعوب الفقيرة في العالم الأول من صياغة النظام البديل الموعود، وريثما تتمكن أقطاب أخرى في الدول الصاعدة والنامية من بناء قوتها الذاتية في مواجهة القطبية الأحادية، من أجل بناء علاقات اقتصادية دولية تقوم على مبدأ المساواة والندية، وضد القهر والاستغلال □